الحال عند التوليديين

إعداد

أ/ صفاء رجب فاروق عبد الحافظ

باحثة ماجستير بقسم اللغة العربية –جامعة بني سويف

إشراف

الأستاذ الدكتور

صلاح الدين صالح حسنين

أستاذ العلوم اللُّغوية بكلية الآداب جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور

جودة مبروك محمد

أستاذ العلوم اللُّغوية وعميد كلية الآداب جامعة بني سويف

المستخلص

إن الدراسات الحديثة تقوم بدراسة المسائل النحوية بإعادة تنظيم القاعدة النحوية من منطلق تضافر علوم اللغة محاولة الفصل بين تداخلات الوظائف النحوية وتبسيط القاعدة، فتقوم هذه الدراسة بدراسة الحال عند التوليديين. وبعرض البنية التركيبية للحال عندهم، مبينًة موقع الحال في الجملة عند التوليديين، وتناقش وجود المركب الفعلي في كل اللغات والفرق بينه وبين الجملة وانتماء الحال إلى هذا المركب الفعلي، ثم توضح الإعراب والعمل في الجملة بأنواعه وكيفيته، ثم تذكر آراء التوليديين وتحليلاتهم للجمل واعتمادهم على دلالة المفردة في المعجم وتوجيهها للتركيب. وتنتهي الدراسة بتحليل بعض آيات التداخل في الحال وعرض الوجوه المختلفة من الإعراب، بتطبيق النظرية الحديثة على بعض الآيات . وتختم الدراسة بالخاتمة والنتائج للموضوع مقارنة بين الدراستين القديمة والحديثة لوظيفة الحال. بذكر أهم ما توصلت إليه كل من الدراستين القديمة والحديثة لوظيفة الحال موضوع الدراسة. بالإشارة على اعتمادالدراسة الحديثة على المعني والمعجم بتحكيم دلالة المفردة في المعجم في الإعراب والفصل بين تداخلات الإعراب للمفردة اللغوية.

كلمات مفتاحية: الحال، النحاة ، التوليديين

ABSTRACT

"The adverbs in Generative Grammarians"

Recent studies do a study Grammatical issues By reorganizing the grammatical base From the standpoint of linguistics, trying to separate the overlaps of grammatical functions and simplify the rule, This study examines the function of the grammatical adverbs and its interaction with other grammatical functions, where the study monitors through the book of "Elbayan fi Ghareeb iarab al-Quran" to vocabulary and sentences qur'anic, in which the function of the adverb overlaps with other grammatical functions, and research the causes of this overlap, and comparing the controls set by the old sculptors with the opinions of the .transformative generations

The study, dealt with the study of the function of the adverb, of the adverb, indicating the location of the adverb in the sentence at the obstetricians, and then it mentions the opinions of the obstetricians and their analysis of the sentences. And their dependence on the significance of the singular in the dictionary and its orientation to the composition .through its presentation of the semantic structure the adverb

The study concludes with conclusion and results of the subject by a comparison between .the old and the modern studies of the function of the case

KEYWORDS

Adverb, Grammarians, Generative Grammarians

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، ولولا فضلُه ما تمَّ نقصان الأعمال، والصَّلاة والسَّلام على منِ اهتدينا بهديه وسُنته، فسرْنا في طريق العلم أخذًا بحثِّه وطمعًا في هُدي سنته. أمَّا بعد:

موضوع الدِّراسة والدِّراسات السابقة:

سبق وأن تناول الباحثون موضوع التداخُل بين وظيفة الحال ووظيفة الصِّفة والخبر. وركَّزت هذه الدِّراسات على الأحكام النحويَّة لوظيفة الحال؛ من خلال كتب المحدثين تطبيقًا على بعض الآيات القرآنية التي تعددت وجوهها الإعرابية، ويتبيَّنُ هذا من خلال توضيح الدِّراسة أولًا بما تعنيه منَ التداخُل والمقصود به، واختارتِ الدِّراسة وظيفة الحال خاصَّةً وتناولتها بالعرض و قارنت بين دراسة التُّراث لهذه الوظيفة ومكانتها في النظريَّات الحديثة.

مشكلة الدِّراسة وأهدافها: تُعنى الدِّراسة بموضوع التداخُل؛ تداخُل الإعراب عندما تشتبه المفردة إعرابًا وتتعدَّد وجوهها الإعرابيَّة لصلاحيتها بأن تكون حالًا، ومفعولًا لأجله، وتمييزًا، ومفعولًا مطلقًا، وسوف تقوم الدرسة بدراسة وظيفة الحال من خلال الدراسات الحديثة خاصة عند النحاة التوليديين، والبحث في أسباب هذا التداخُل ومحاولة الفصل بين الإعرابات والوجوه المختلفة، ومقارنة الضَّوابط التي وضعَها النُّحاة القُدامى بآراء التوليديّين التحويليّين بالتطبيق على الآيات بالدِّراسات الحديثة، وهذا يختلف عما تناولتُه الدِّراسات السَّابقة لهذا الموضوع من مقارنة نظريَّة لباب الحال والصِّفة والخبر بسرد أحكام النُّحاة في هذه الأبواب.

منهج الدِّراسة: قامتِ الدِّراسة بالوصف والتحليل؛ حيث تناولت وظيفة الحال في كُتب النُّحاة المحدثين وعرضهم لهذه الوظيفة من مدخل مقارنتها بالوظائف الأُخرى، واشتراكها وافتراقها عن هذه الوظائف التي تشترك معها في بنية الوصف، ثم قامتِ الدِّراسة بتحليل آيات منَ القرآن الكريم عرض لها كتاب البيان في غريب إعراب

القرآن، اختلفت وجوهها الإعرابيَّة بين الحال والنَّعت والخبر وغيرهم منَ الوظائف بالتطبيق على النظريات الحديثة.

الحال عند التوليديين

الحال توسعة للمركَّب الفعليّ:

إن الحال في الدِّراسات الحديثة يقع ضِمن توسعة المركَّب الفعلي؛ فقد يُوسَّع المركَّبُ الفعليُّ بالظَّرف والحال والمفعول المطلق والتمييز وغيرِهم.

يقول المحدثون: "يمكن توسيعُ المركَّب الفعليّ بإضافة عناصر اختياريَّة، فتدخل هذه العناصر التوسيعيَّة في تشكيل مركَّب فعلي أكبر، ويكون المركَّب الفعليُّ الناتج دخوليًّا؛ لأن له نفس توزيع أحد مؤلِّفاته المباشرة؛ إذ يمكن استبدالُه بالمركَّب الفعليّ وإذا كان المتمِّمُ الفعليُّ عنصرًا ضروريًّا لتشكيل المركَّب الفعلي الخُروجي؛ فإن باقي العناصر توسَعة لهذا المركَّب، وتشمل في النحو التقليدي: المفعول المُطلق والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول لأجله، ويُضاف إليها عناصر أُخرى، هي: الحال والتمييز والمستثنى المنصوب، وبالتالي تدخُل هذه العناصر في تشكيل مركَّب فعليّ دخوليّ، وهي التي يُطلِق النُّحاة عليها مصطلح "فَضْلَات"، وهي التي تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله"( ).

إذنْ ينضمُّ إلى الفعل عناصر ضروريَّة لتشكيل مركَّب فعليّ خروجيّ، كما يمكن توسيع هذا المركَّب بعناصر أُخرى اختياريَّة؛ فيكون المركَّب الفعليُّ الناتج بعد التوسَعة دُخوليًّا؛ فالفعل اللَّازم لم تنضمَّ إليه عناصر أُخرى لتشكيل مركَّب فعليّ.

من هذا يتَّضح لنا أن المفعول به عُنصر اختياريٌّ لكنَّه ضروريٌّ في التركيب للفعل المتعدِّي؛ فالتعدية تقتضيه وتستلزمه . أي التركيب يطلبُه . أما الحال والتمييز وباقي المفعولات عناصر اختياريَّة . أيضًا . لكنَّها غير ضروريَّة ولا يقتضيها التركيب؛ فهي توسَعة في الدِّلالة. فعند تحليل جملة مثل: (أقبلَ الرجلُ مستبشرًا).

يتألَّف هذا الملفوظ منَ المركَّب الفعليّ المتقطِّع: (أقبلَ.. مستبشرًا)، والمركَّب الاسمي "الرجلُ"، ويمكن تحليل المركَّب الفعليّ على المستوى الموالي إلى مؤلَّفين مباشرين، هما: الفعل (أقبلَ) والظَّرف الحالي (مستبشرًا)، ونجد أن الوحدة "مستبشرًا" عنصر اختياريٌّ؛ فهو يُمثِّل توسعةً في هذا المركَّب الفعليّ الدُّخوليّ، ومنه تكون البنية التركيبيَّة للمركَّب الفعليّ في هذا الملفوظ على الشَّكل( ):م ف دخولي م ف + ظ

ج

م ف م س

م. ف: ف ظ

أقبلَ الرجلُ مستبشرًا

يتَّضح من خلال هذا المُشجَّر أن المركَّب الفعليَّ المتقطِّع (أقبلَ . مستبشرًا) مؤلَّف مباشر لـ (ج) خروجيَّة، ويُشير إلى تكرار الرَّمز (م ف) إلى دخوليَّة المركَّب الفعليّ العُلوي؛ فهو يحتوي على مركَّب فعليٍّ آخر تنقصفُ إلى الفعل "أقبلَ".أيضًا "جاءَ خالدٌ مسرعًا" نجد أن هذا الظَّرف: (مسرعًا) لا تقتضيه دِلالة الفعل، وبالتالي فهو لا ينتمي إلى قدرته؛ أي إنه ليس مفاعلًا لهذا الفعل، أما على المستوى التركيبيّ فهو مؤلِّف مباشرٌ لمركَّب فعليٍّ دُخوليٍّ؛ بمعنى أنه توسَعةٌ لهذا المركَّب( ).

الرَّبط المكوني وموقع الملحقات في الجملة

يصوغ (تشومسكي) قيودًا على الرَّبط كما يلي( ):

تربُط (أ) إلى (ب) إذا وفقط إذا.

١) كانت (أ) تتحكَّم مكونيًّا في (ب) و.

٢) (أ) مقترنة بـ (ب).

وتتعدَّد تعاريف التحكُّم المكوني عند (تشومسكي) وغيرِه.

تتحكَّم (أ) مكونيًّا في (ب) إذا وفقط إذا كانت أول عجرةٍ مفرَّعة تعلو (أ) تعلو (ب)، (وأ) لا تعلو (ب).

العجرةُ المفرَّعة هي العجرة التي لها أكثر من فرع واحدٍ، فهذا المفهوم يخلق فرقًا بين الفاعل وغيرِه منَ المعمولات من جهةٍ، ثم فرقًا بين الموضوعات والملحقات؛ ففي التصوُّر السَّائد أن الموضوعات تُوجد داخل المركَّب الفعليّ باستثناء الفاعل، والملحقات تُوجد خارج المركَّب الفعليّ؛ فاعلٌ يتحكَّم مكونيًّا في الموضوعات الفعليَّة وفي الملحقات، والمفعولات تتحكَّم مكونيًّا في ما يوجد داخل المركَّب الفعليّ، كما هو مُبيَّن في الرَّسم التالي:

ج

م س م. ف

م. ف م. ح*

الفاعل ف م س م ح .. (ملحقات)

(مفعول) (فضلة فعلية)

الفرق بين المفعول والمكمِّلات الأخرى (الحال، التمييز، .... إلخ)

يقابل (توراياتي) بين نوعين من مؤلِّفات المركَّب الفعليّ( ):

مؤلِّفاتٌ لها ارتباطٌ مباشر بالفعل، نواة المركَّب الفعلي، وهذه المؤلِّفات الأكثر مركزيَّة تقتضيها دِلالة الفعل؛ بمعنى إنها تنتمي إلى قدرة الفعل (تعديته)، وبالتالي تُمثِّل مفاعلات لهذا الفعل.

مؤلِّفات لها ارتباطٌ غير مباشر بالفعل، وهذه المؤلَّفات الثانويَّة لا تتطلبها دِلالة الفعل، وهذا يعني أنها لا تنتمي إلى قدرة الفعل، فلا تُمثِّل بذلك مفاعلات لهذا الفعل.

ويُطلِق (توراياتي) على عناصر النَّوع الأول مصطلح المتمِّمات الفعليَّة، وعلى عناصر النَّوع الثاني مصطلح المكمِّلات، ويقدِّم تعريفات بنائيَّة لهذه العنصرين قائلًا: "المُتمِّم الفعليُّ مؤلِّف مباشر لمركَّب فعليٍّ خُروجي وضميم للفعل، أما المكمِّل فهو مؤلِّف مباشر لمركَّب فعليٍّ وتوسعة لهذا المركَّب.

فالمتمِّم الفعليُّ والمكمِّل مؤلِّفان مباشران للمركَّب الفعليّ المسنَد، لكن الأول منهما عنصر ضروريٌّ فهو ضميم للفعل، وبالتالي يُشكِّل معه مركَّبًا فعليًّا أدنى أي خُروجيًّا،

في حين أن الثاني عنصر اختياريٌّ فهو توسَعة لمركَّب فعلي دخولي، وهذا التمييز بين المتمِّم الفعلي والمكمِّل تركيبي بالأساس( ). حيث يبقى المكمِّل في هذه الحالة توسَعةً لمركَّبٍ فعلي دُخولي، ولا يُصبح ضميمًا للفعل؛ أي إن الفعل يُستعمل لازمًا بعد أن كان متعدِّيًا، وبالتالي ينقصف المركَّب الفعلي فيأتي في صورة فعل( ).

إذنِ الحال يتبع قاعدة توسعة العبارة الفعليَّة( ).

فيُوسَّع الفعل عن طريق مكمِّل منَ المكمِّلات التي تشمل (المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول معه، الحال، التمييز) فكل هذا عندهم من الملحقات، فهم يعرفون الملحق بأنه: "كلُّ مُقوِّم منَ مقوِّمات الجملة لا يكون ضروريًّا منَ الناحية البنيويَّة، ويُمكن حذفُه وإسقاطُه والاستغناءُ عنه دون أن يؤدِّي ذلك إلى فساد ما بقي منَ الجملة؛ (أي ما تألَّف من مسند ومسنَد إليه، من جهة النحو"( ).

فالمشارك هو الذي يقع في مرتبة النواة أو الظَّرف فيقع خارج النواة في موقع الملحق مما يجوز تركُه والاستغناءُ عنه؛ لذا عدد المشاركين محدَّدٌ مضبوط بالنسبة إلى كلِّ فعل، وأن عدد الظُّروف غير محدَّد خلافًا لعدد الفاعلين؛ إذ منَ الممكن أن تخلو الجملة منَ الظُّروف، كما يمكن أن تشتمل على عددٍ لا حدَّ له منها( ).

إذنْ فقد توصَّلنا الآنَ إلى البنية التركيبيَّة للجملة التي تحتوي على الحال، وهي:

م. ف + فا + لاحقة (الحال)

أو ف + فا + (مفعول) + ملحقات

وهذه الملحقات توسَعة للمركَّب الفعليّ، ويتبع الحال الظُّروف، ويُسمَّى الظَّرف الحالي.

إذنِ السُّؤال هنا إذا كان الحال يتبع البنية التركيبيَّة الفعليَّة؛ أي الجمل التي تحتوي على فعل فهل الجُمل الاسميَّة التي لا تحتوي على فعل لا يكون في تركيبها حال؟

هناك في الدِّراسات الحديثة ما يُسمَّى برؤوس التراكيب، وهي: (أسماء، وأفعال، وصفات، وحروف)( ). ففي الجملة الاسميَّة التي تتكوَّن من مبتدأ وخبر يكون الخبر هو المحمول والمبتدأ هو الموضوع، والمحمول ينتقي فضلات منها الحال؛ فالحال كما

أنه توسَعةٌ للمركَّب الفعليِّ في الجملة الفعليَّة يكون . أيضًا . توسَعة للمحمول (الخبر) في الجملة الاسميَّة. مثل قوله تعالى:{أُولئك جزاؤهم مغفرةٌ من ربهم وجناتٌ تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها} [آل عمران:١٣٦].

فالحال خالدين تُبيِّن هيئة المبتدأ، فكأنَّه أضاف بعد الخبر{جزاؤهم جهنم} خبر آخر عنهم خالدين فيها، فهي إذنْ توسَعة في الإخبار (الحمل).

كما جاءت الحال جملة اسميَّة، كما في قوله تعالى:

{ثُم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون}[البقرة:٤٢].

{فنادته الملائكة وهو قائمٌ يصلي}[آل عمران:٣٩].

{لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى}[النساء:٤٣].

هنا في التركيب وهو ورود الحال بجملة اسميَّة تُثار مسألة الواو (واو الحاليَّة الرَّابطة). بدايةً سبقَ وأن تحدَّثنا عن نظرية س . بار، وهي النظريَّة التي تُنظِّم التركيب في كلِّ اللُّغات عن طريق الرَّبط بالرأس المعجمي وتوابعه؛ أي المخصِّص والفضْلَة. يُثير كتاب (القيد التركيبي في الجملة العربيَّة) تساؤلًا: هل الحرف عاملٌ في ما بعده فيكون رأسًا أم إنه يكتفي بوصل ما بعده بما قبله فيكون متمِّمًا أو مخصِّصًا للرأس( )؟ فقدِ اختلف النُّحاة في اعتبار الحرف الرَّابط ناصبًا بنفسه أو مستدعيًا للنَّصب على سبيل الاقتضاء، وقد غلَّب جمهور النُّحاة اعتبار الفعل هو الناصب لا الحرف الرَّابط( ).

وبناءً على نظريَّة (تقييد الوسم الإعرابيِّ في المركَّبات الحرفيَّة) التي تصنف مختلف المقولات بحسب قدرة المقولات على الوسم الإعرابي (العمل)؛ نجد أن المقولات المعجميَّة مثل الاسم والفعل مرتبطة بوسم ما تتعلَّق به من عناصر داخل المركَّب؛ بينما تغيب خاصيَّة الوسم في المقولات غير المعجميَّة، مثل: الرَّوابط، أو العلامات الدَّالة على المطابقة، أو الموصولات الاسميَّة والحرفيَّة، وبناء على هذا التمييز يكون الرَّابط الوارد في المركَّبات الحرفيَّة المشتملة على واو الحال مقولة غير معجميَّة، وبما أن المقولة غير المعجميَّة لا تسنِد حالة إعرابيَّة، ولا تتقبَّل حالة إعرابيَّة فإن الحرف

الرَّابط (الواو) يُعتبر رابطًا غير واسم لمتعلِقاته، فهو لا يسند لها حالة إعرابيَّة، فلا يكون الحرف إلا رابطًا بين الإسناد الرَّئيسي وبقيَّة الجملة( ).

إذنِ العلاقة البنيويَّة هنا هي تخصيص الإسناد عبر توسُّط واو الحال.

ولنأخذ مثالًا تطبيقيًّا على ورود الحال شِبه جملة قوله تعالى:{وقال اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها}[هود:٤١]؛ فالجريان والإرساء ملتبس باسم الله.

. قوله تعالى:{ويوم يحشرهم كأن لم يلبثوا إلا ساعة من النهار يتعارفون بينهم}[يونس: ٤٥]؛ (كأنْ) في موضع نصب على الحال منَ الهاء والميم في: (يحشرهم مُشبَّهين بمَن لم يلبثْ إلا ساعةً).

ج

م ف م س

ف مف حال

نحشر هم كأن ضمير مستتر (نحن)

الإعراب والعمل في النظريَّات الحديثة

الإعراب: المبدأ الأساس في النظريَّة الإعرابيَّة داخل (ن ر ع) (نظريَّة الرَّبط العاملي). هو أن المركَّبات الاسميَّة لا بُدَّ أن يُسند لها إعرابٌ حتى تكون البنية التي تتضمَّنها سليمة البناء، بموجب ما دُعِي بالمِصفاة الإعرابيَّة( ).

والمِصفاةُ الإعرابيُّة تعني أنَّ كلَّ مركَّب اسمي لا بُدَّ أن يكون له إعرابٌ وإعراب واحد فقط، ويقصِدون بالإعراب الإعراب المجرَّد، لا الإعراب الذي يُظهِر فعلًا في الأسماء. أي أن كلَّ مركَّب اسميٍّ له موقع منَ الإعراب، ولا يقصِدون بالإعراب العلامة الإعرابيَّة؛ حيث إن (تشومسكي) يُقعِّد لكلِّ اللُّغات؛ فكلُّ اللُّغات لها إعراب، وليس كلُّ اللُّغات لها علامات تُشير إلى الإعراب.

إذنْ في نظريَّة الرَّبط العاملي لا توجد كلمة في جملة ليس لها موقع إعرابي، وإلا يكون البناء غيرَ سليم. أيضًا طبقًا للمِصفاة الإعرابيَّة لا يوجد لكلمة إعرابان، فلا بُدَّ

أن يكون للكلمة إعرابٌ واحد فقط، وهذا يدلنا على سعي الدِّراسات الحديثة إلى فصل التداخُلات الإعرابيَّة وتعدُّد الوجوه.

ويُشكِّل مبدأ مِصفاة الحالة أحد المبادئ الأساسيَّة، ومفادُه أن كلَّ مركِّب اسميٍّ محقَّق صواتيًّا (غير فارغ)، يجب أن يتوفَّر على إعراب؛ فجملة "أمرتُه الذِّهاب" جملة لاحنة؛ لأن الفعل (أمر) يَسند إعرابًا واحدًا إلى مفعول واحد؛ حيث يُفرَّغ إعرابُه في الضمير ويبقى المركَّب الاسمي "الذَّهاب" دون إعرابٍ، ولإنقاذ البنية تلجأ اللُّغة العربيَّة إلى إدماج الواسم الإعرابيّ الحرفي كما يظهر في الجملة: "أمرتُه بالذَّهابِ"( ).

إذنْ طبقًا لمبدأ مِصفاةِ الحالة فالفعل يَسند إعراب النَّصب للمفعول، ولا يَسنده إلى الحال؛ لأن الفعل لا يَسند إعرابين لمقولتين؛ بل هو إعرابٌ واحد لمقولة واحدة.

من هذا يتَّضح لنا أن الحال لا يتبع الإعرابَ البنيويَّ، ولكنَّه يتبع الإعراب الدِّلاليَّ، وكذلك مبدأ المقياس المحوريّ الذي يقتضي إسنادَ كلِّ دور إلى موضوع واحد؛ وكلُّ موضوع يُسند إليه دور دلاليٌّ واحد( ) وهذا منَ الاختلافات بين النُّحاة العرب والمحدَثين في باب الحال؛ فعند النُّحاة العرب: الفعل ينصِب الحالَ، كما ينصِب المفعولَ والتمييزَ وغيرَهم، أما عند المحدَثين: فالفعل لا يُعطي أكثر من إعراب واحد فقط، وهو النَّصب للمفعول. فإذا وُجِد مفعولٌ وحالٌ؛ فإن عامل النَّصب في المفعول هو الفعل، ولا يستطيع عامل واحد أن يُعطي إلا إعرابًا واحدًا.

ويكون إعراب الحال إعرابًا دلاليًّا؛ أي لدِلالته على الحاليَّة أخذ إعرابَ النَّصب. وربَّما يكون هذا منطقيًّا . أيضًا . عندما يكون الحال في الجملة الاسميَّة؛ فالجملة الاسميَّة لا تحتوي على فعل لنصب الحال؛ فيكون إعراب الحال فيها . أيضًا . إعرابًا دلاليًّا؛ حيث ينصب الحالَ لدِلالته على هذا المعنى.

العمل: العمل في النظريَّات الحديثة محدَّد بالتآخي في البنية الشجريَّة بين المُسندات الإعرابيَّة والمركَّبات المسند إليها الإعراب؛ حيثُ إن العمل في النظريَّات الحديثة علاقةٌ تركيبيَّة معقَّدة تقوم على مبدأين أساسيين: العلُّو والعجر الأخوات؛ بمعنى أنه يمكن لعنصر ما أن يعمل في عنصر آخر بواسطة علاقة التحكُّم المكوَّني أو علاقة

الإقران المزدوج؛ فالتحكُّم المكوَّني علاقة بنيويَّة، يصير بموجبها عنصر (أ) متحكَّمًا في عنصر (ب)، إذا كانت العجرة المفرَّعة لـ (أ) مفرَّغة لـ (ب)( ).

فما يُحدِّد إعراب المكوِّن ليس الصُّورة الصرفيَّة الإعرابيَّة التي يحملها، ولكن موقعُه التركيبيُّ كما في نظريَّة المبادئ والوسائط( ).

فالإعراب تسنده عادةً العناصر العاملة، مثل: الفعل، أو الحرف، والصرفة، وتتقيَّد النظريَّة الإعرابيَّة بالمِصفاة الإعرابيَّة التي تقضي بأن يتلقَّى كلُّ مركَّب مملوء معجميًّا حالةً إعرابيَّة، وإسناد الحالة الإعرابيَّة مرتبط بالمواقع التركيبيَّة التي تحتلُّها المركَّبات الاسميَّة؛ فهي التي تُحدِّد السِّمات الإعرابيَّة، وهو ما يُعبر عنه . أيضًا . بإسناد الإعراب؛ فالمركَّب الاسميُّ يتلقَّى إعرابَه من مقولة تعمل فيه.

والمركَّبات التي يُسند إليها الإعراب يجب أن تكون في موقع الموضوع بعد تطبيق القاعدة التحويليَّة العامَّة "انقل ألف"( ).

ونموذج العمل والرَّبط (١٩٨١) يعتبر الفعلَ، وتحديدًا الزَّمنَ داخل الصرفة أو التطابُق العامل الأصلي في المركَّب الاسمي الذي يليه مباشرةً في الجملة عندما يكون هذا المركَّب الاسميُّ في موقع البؤرة، وحرف الجرِّ (في حالة الإضافة) هي المقولات التي تسنِد الإعراب للمركَّب الاسميّ( ).

وهكذا تُعتبر الصرفة والفعل مقولتين مسندتين للإعراب البنيويّ، أما الصِّفة والحرف والاسم فلا تسند الإعراب إلا بموجب علاقة محوريَّة ذات طبيعة دِلاليَّة( ).

وبذلك نجد أن (تشومسكي) يُميِّز بين نوعين منَ الإعراب:الإعراب البنيوي والإعراب الدِّلالي، والإعراب البنيويُّ وعوامله بحسب(تشومسكي)في المبادئ والوسائط.

الرَّفع: ويسنده (عامله) التطابُق. . النَّصب: ويسنده الفعل.

المائل: ويسنده الحرف. – الجرُّ: ويسنده حرف الجر.

وإعراب دِلالي، وهو الذي يلحق المركَّب الاسمي في إطار العلاقة الدِّلاليَّة القائمة بين المركَّب الاسميّ وعامله . ويسنده الاسم أو الحرف أو الصِّفة محوريًّا( ).

أما بالنسبة إلى الفاسي الفهري فيقول: فيمكن تمييز ثلاثة أنواع منَ الإعراب في اللُّغة العربيَّة( ):

إعراب نحويٌّ: وهو إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصرفة (أي التطابُق) أو الفعل أو الحرف بالتَّوالي.

إعراب دِلالي: ويسند إلى الملحقات؛ كالظَّرف والتمييز والحال لدِلالتها على هذه المعاني، كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة.

إعراب التجرُّد: وهو إعراب يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات ولا ملحقات كالمبتدأ مثلًا والخبر. إذنْ فالذي يسنِدُ الإعراب للحال هو الإعراب الدِلالي.

الخاتمة والنتائج

من خلال الدِّراسة التي قدَّمها البحث عن وظيفة الحال عند التوليديِّين نجد أن:

تسمية الحال بالظَّرف مشتركة في الدِّراستين القديمة والحديثة؛ حيث شبَّهها سيبويه ومن تبعه منَ النُّحاة بالظَّرف . أو المفعول فيه، وهذا يدلُّ على أن قواعدهم كانت تُبني على التعمُّق في المعنى وليس فقط التقعيد الشَّكلي للأبواب النحويَّة، ثم جاءتِ الدِّراسات الحديثة لتشمل وظيفة الحال ضمن مجموعة منَ الوظائف أطلقت عليها الظُّروف أو المكمِّلات واللَّواحق؛ حيث أطلقوا على وظيفة الحال الظَّرف الحالي، وهو أحد مجموعة منِ المنصوبات ميَّزوا بينهم بمجموعة منَ الفروق الدِّلاليَّة.

نظَّمتِ الدِّراسة الحديثة لباب الحال رابطةً التركيب بالبنية الصرفيَّة بالمعجم والمعنى تركيزاً على دور المعجم في تحليلاتهم للوظائف النحويَّة في التركيب بحلِّ الغموض بالرُّجوع إلى المعجم احتكاماً إلى المعنى.

كما اختلفت آراء النُّحاة القُدامى في أبواب النَّحو عامَّةً، أيضاً قدِ اختلفتِ النظريَّات الحديثة كثيراً؛ فقد يأتي أحد المحدَثين بنظريَّة وسُرعان ما يأتي آخرُ بنقضها، فلننظرْ في بعض القضايا لنُدلل على ذلك.

أولاً: نظريَّة (هاليداي) والبنية الداخليَّة للأفعال التي على أساسها تتحدَّد العناصر المشاركة وأيضاً الملحقات، نجد بعد ذلك (دستوت دي تراس) رأسُ مدرسة علماء

الفِكر الذي ساوى بين كلِّ الأفعال، وذهبَ إلى نفي مختلف الدِّلالات التي أقرَّها السابقون للفعل، واعتبرها تقسيمات اعتباطيَّة، وقصرَ دِلالة الفعل على الهيئة. "جميع الأفعال أفعالُ هيئة من قبل أنها لا تزيد جميعاً على إفادة أن ذاتاً ما على هذه الحال أو تلك سواء أكانت هذه الحال منتقلةً أم ثابتةً، عرضيَّةً أم دائمةً، وسواء قامت على الفعل أو على الأفعال، وعلى التأثُّر أو التأثير، فليس هذا بمهمٍّ؛ إذ إنه لا يعدو أن يكون حالاً وهيئة، وجميع الأفعال من هذا الوجه شرعٌ سواءً( ).

ثانياً: ما فعلوه في المعاجم التي تربط النَّحو بالدِّلالة، نجد من يُنافي ذلك مثل فريقاي Frege١٨٨٤ و هـ. بتنام H. Petnam المنادِيان بـ: "لا دلالةَ للكلمات، ولا مرجعَ خارج سياق القول الذي يتجسَّد فيه( ).

لكننا للإنصاف نجدنا أمام جهدٍ مشكورٍ للمحدَثين الذين قاموا بمحاولات لتحليل بنية الفعل والغوصِ في أعماق الدِّلالات ومحاولة ربط وتنظيم التركيب لكلِّ الجُمل. والبحث في فلسفة اللُّغة وما وراء الاستعمالات لَمَا توصَّلوا إلى جديد، وقد كان للعلماء العرب السبقُ مثل ابن جنِّي والجُرجاني وأرسطو وغيرهم، بدليل أن كُتب الباحثين في العلوم الغربيَّة يجدون أصولًا لكلِّ نظريَّات الغرب الحديثة عند علمائنا العرب الأجلَّاء. حقاً لهم براعة الفكر والسبق دوماً ولله الحمد والشكر.

٥- كما اعتمد المحدثون على ما يسمونه بالروائز، ويعتبرالرائز التركيبي وسيلة فعالة يتأكد بواسطتها الباحث اللساني من صحة حكم أو من عدم صحته، أوالتمييز بين شكلين لسانيين. وقد تتعاضد الروائز لتحقيق نفس الهدف وهو التأكد من تحديد حكم. وقد ورد في النحو العربي ما يثبت أن النحاة القدامى كانوا يلتجئون إلى الروائز المختلفة لحل بعض الإشكالات المطروحة.

٦- وكما اعتمد المحدثون على المعنى والدلالة، اعتمد أيضا النحاة القدامى على المعنى لحل بعض الإشكالات، فعندما تشذ القاعدة كما في مجئ الحال معرفة، فهو عند التوليديين ليس بمعرفة حقيقية، ولكنه للتخصيص لا للتعريف، أي هي حال

ولكنها لا تعرف صاحبها، وليست بمعرفة حقيقية، فالجماء مثلا في قولهم: "جاءوا الجماء الغفير" ليست معرفة فمن هم الجماء؟ فهي معرفة في معنى النكرة. وهذا ما اعتمد عليه التوليديون في دراساتهم من تقديم للمعنى.

قائمة الرموز المستعملة

م ف : مركب فعلي	م س: مركب اسمي
م ح : مركب حرفي	ج: جملة
ظ : ظرف	م ظ : مركب ظرفي
ف : فعل	فا : فاعل
مف : مفعول	